

## تصاعد الخلافات داخل اتحاد الشغل التونسي بسبب التمديد لقيادته

وتحاول القيادة الحالية تعديل الفصل 20 من القانون الأساسي الداخلي للاتحاد وهي خطوة اعتبرت نقابة الثائوي "انقلاباً" حيث نص الفصل على أن أعضاء المكتب التنفيذي يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، لكن من المقرر أن يجعل التعديل الذي يعتزم المكتب التنفيذي الحالي إدخاله على الفصل من حقه التمديد أكثر من مرتين.

والثائوي رفضت المحكمة الإدارية بتونس الدعوى الاستعجالية التي رفعها ثلاثة نقابيين وذلك للمطالبة بإيقاف أشغال المؤتمر الاستثنائي للاتحاد العام التونسي للشغل المزمع انعقاده بتاريخ 8 و9 يونيو الجاري. وعللت المحكمة رفضها بعدم جدية الطلب.

### نقابة التعليم الثانوي صعدت مع قيادة الاتحاد إثر استبعادها من اجتماع الهيئة الإدارية لاتحاد الشغل بسبب مواقفها

وتأتي هذه التطورات في وقت يقود فيه اتحاد الشغل مبادرة لإجراء حوار وطني بين أطراف الأزمة السياسية في تونس بهدف كسر الجمود الحالي الذي أفضى إلى ما يشبه القطيعة بين الرؤساء الثلاثة.

وبالرغم من أنه كشف عن مبادرته منذ ديسمبر الماضي، إلا أن الحوار الوطني لم ينطلق في تونس رغم الرسائل الإيجابية التي بعث بها الرئيس قيس سعيد في هذا الصدد.

وجعل تأخر انطلاق الحوار من الرئيس التونسي الذي راهنت عليه المنظمة النقابية في مرمى اتهامات أعضاء الاتحاد، وذلك بعد أن استشعرت خطر فشل مبادرتها في ظل رفض سعيد لمن يصفهم بالفاسدين في الحوار المرتقب.

واعتبر سامي الطاهري أن الاتحاد أصبح الشغل سمي الطاهري أن الاتحاد أصبح لديه شك في أن رئاسة الجمهورية تريد زعزعة مصداقيته.

وأوضح الطاهري في تصريحات لإذاعة "شمس.أم.م. المحلية، أن عملية الد والجزر بخصوص الحوار الوطني من رئاسة الجمهورية تثير الشكوك باستهدافها للاتحاد".

تونس - يستعد الإتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة النقابية ذات النفوذ الواسع في البلاد، لعقد مؤتمره غير الانتخابي هذا الأسبوع وسط خلافات داخلية متفاقمة بشأن التمديد للقيادة الحالية برئاسة الأمين العام نور الدين الطوبوي.

وفي الوقت الذي يحاول فيه الإتحاد إيجاد متنفس للأزمة التي ترزح تحت وطأتها تونس على وقع شبهة القطيعة بين الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي ورئيس البرلمان راشد الغنوشي) تزايدت حدة التوتر داخله بسبب التمديد للقيادة الحالية. وصعدت النقابة العامة للتعليم الثانوي برئاسة لسعد العيوقوي مع القيادة على خلفية استبعادها من اجتماع الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل الذي انعقد الجمعة.

وقالت النقابة في بيان لم يخل من مفردات تهتم المكتب التنفيذي الحالي باتباع نهج غير ديمقراطي، إن "انعقاد الهيئة الإدارية للاتحاد اقتربت بسابقة خطيرة تمثلت في عدم إبلاغ النقابة كما عدم توجيه الدعوة لمخبريها لحضور أشغال ومداولات الاجتماع".

وأوضحت أن ذلك يمثل "إقصاء متعمدا لكبرى نقابات اتحاد الشغل دون أي سبب قانوني أو إجرائي يبرر هذه الخطوة التي تنتهك حقها التشريعي في تداول شأن المنظمة وإبداء رأيها حول أهم القضايا الوطنية ومواقفها منها في هذه الظرفية التاريخية والاستثنائية التي تشهدها تونس على مختلف الأصعدة".

وتابعت النقابة أن "هذا الإقصاء يعتبر ردة فعل انفعالية تأتي على خلفية مواقف القطاع المبدئية المعلنة والرافضة للمسار بقوانين المنظمة وتشريعاتها وعلى رأسها الفصل 20 من قانونها الأساسي وقرار هيكله النقابية المتسكة بمقاطعة المؤتمر غير الانتخابي للاتحاد المزمع تنظيمه يومي 8 و9 يوليو الجاري".

ومن المقرر أن ينظم اتحاد الشغل مؤتمرا استثنائيا غير انتخابي يومي الخميس والجمعة في مدينة سوسة (شرق)، وذلك من أجل تعديل فصل داخلي يتيح بقاء القيادة الحالية لدورتين متتاليتين، وهو ما ترفضه النقابة العامة للتعليم الثانوي وأعضاء آخرون في المنظمة الشغلية.

## البرلمان الليبي أمام فرصة استعادة دوره بإيجاد إطار دستوري للانتخابات

فشل ملتقى الحوار يحتم على مجلس النواب التدخل لإجراء الانتخابات



### الكرة في ملعب البرلمان

واعتبر النائب بالبرلمان الليبي علي التكبالي أن "البرلمان إذا أوكلت إليه المهمة (إيجاد إطار قانوني دستوري للانتخابات) فهو سيفشل أكثر مما فشل هؤلاء 75، لأن الموجود في ملتقى الحوار موجود في البرلمان الذي هو جهوي وقبلي ومصالح. لن تكون فيه أي رحمة لليبيين، لن يتوصل لأي اتفاق".

وحمل التكبالي في اتصال هاتفي مع "العرب" الأمم المتحدة المسؤولية، قائلا "الخطأ الأول الذي قامت به الأمم المتحدة هو أنها لم تتعاون مع الوطنيين المخضين منذ 10 سنوات حتى الآن، فهي قدفت 75 إلى ملتقى الحوار فيهم المسجون سابقا والمرتبس وهذا قائله البعثة نفسها ومع ذلك مضت في خياراتها".

ما يهدد بنسف المنجزات التي تم تحقيقها سابقا بما في ذلك وقف إطلاق النار، خاصة أن قائد الجيش المشير خليفة حفتر هدد أخيرا بالعودة "لتحرير طرابلس" إذا لم تجر الانتخابات. ولا يزال الاستحقاق المذكور يواجه أكثر من عقبة حيث لم تنجح إلى حد الآن حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة برئاسة عبد الحميد الدبيبة في تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ديسمبر بما يعيد الطريق أمام الانتخابات.

وأضاف "في ذلك التقت ربما مع المصالح غير المعلنة للبعثة في استمرار الأزمة مهما كانت نتائجها بالنسبة إلى ليبيا وسكانها، المهم أن الملتقى لم ينجز ما هو مطلوب منه وفقا لخارطة الطريق، خاصة وأنه كان البديل لسلطات الدولة المعنية، وهكذا توجهه الانتظار مجددا لمجلس النواب بحسبانه آخر سلطة تشريعية منتخبة لوضع القاعدة الدستورية الضرورية لإجراء الانتخابات".

وتابع عبودة "هو يملك ولاية تعديل الإعلان الدستوري، الإطار الأنسب للبناء عليه؛ فهل سيتمكن ذلك المجلس من الاستجابة لإرادة الليبيين ورغبتهم في تجاوز الأزمة الخائفة التي تمر بها البلاد وانتخاب سلطة جديدة تتمتع بشرعية الصديق؛ ذلك ما نتمناه ولكن لا يجب التفاؤل كثيرا، فما عشناه خلال السبع سنوات منذ انتخاب المجلس يدعو للشك".

لكن هذه الدعوات تبدو وكأنها غير واقعية خاصة أن البرلمان لم يعتمد بعد قانونا انتخابيا ينظم عملية الاقتراع في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، لتضاهي هذه العقبة إلى بقية العقبات التي تهدد خارطة الطريق خاصة منها الخلافات حول القاعدة الدستورية والتي عمد البعض إلى إثارتها بهدف عرقلة الانتخابات على غرار الاستفتاء

فشل ملتقى الحوار السياسي في ليبيا في التوافق حول قاعدة دستورية تجري على أساسها الانتخابات العامة المقررة في الـ 24 من ديسمبر جعل من البرلمان الملاذ الأخير الذي قد يسهم تدخله في إنقاذ الاستحقاق، حيث وجهت له العديد من الأطراف دعوات للتكفل باعتماد إطار دستوري وقانون انتخابي لإجراء الانتخابات العامة.

تونس - وضع إخفاق محادثات جنيف السويسرية في التوصل إلى قاعدة دستورية تجري على أساسها الانتخابات الليبية المقرر تنظيمها في الـ 24 من ديسمبر المقبل مجلس النواب الليبي (البرلمان) أمام تحدي استعادة دوره من خلال إيجاد إطار دستوري واعتماد قانون انتخابي لإجراء الاستحقاق المذكور.

وتصاعدت الدعوات إلى البرلمان من أجل التحرك سريعا وتعويض ملتقى الحوار السياسي المتألف من 75 عضوا في التوافق على قاعدة قانونية تنظم الانتخابات العامة، وذلك بهدف استكمال خارطة الطريق التي سطرتها البعثة الأممية لدى ليبيا.

وفي سياق هذه الدعوات، طالب الكوني عبودة أستاذ القانون والفقيه الدستوري، مجلس النواب بضرورة القيام بدوره التشريعي، والإسراع في إقرار القاعدة الدستورية للانتخابات التي فشل ملتقى الحوار في تحقيقها خلال الاجتماعات الصحافية التي عقدها في مدينة جنيف الأسبوع الماضي.



علي التكبالي  
البرلمان سيفشل في إيجاد إطار دستوري أكثر مما فشل الملتقى

وقال عبودة، في منشور له عبر «فيسبوك»، "هل يملك مجلس النواب إرادة تعويض فشل ملتقى الحوار؟ كان المواطن البسيط ينتظر قيام ملتقى الحوار بهتمته المرسومة: تقديم الأساس الدستوري للانتخابات المرتقبة، ولكن لم تنجح هدية البعثة لأعضاء الملتقى باختيار مدينة جنيف الجميلة مكانا لتحقيق التوافق لأن المصالح الأخرى كانت الأقوى".

## ملف الذاكرة يعيد التوتر إلى العلاقات الجزائرية - الفرنسية

الاستعمارية تعدّ من الأداة الدامغة على الجرائم المقترفة التي لا تزال إشعاعاتها تؤثر على الإنسان والبيئة والمحيط". وكانت السلطات الاستعمارية الفرنسية قد أجرت بين 1960 و1966 سلسلة من التجارب النووية بالصحراء الجزائرية (4 فوق الأرض و13 تحت الأرض)، وفق مؤرخين.

وصرح وزير المجاهدين (قداماء المحاربين) الطيب زيتوني، بأن "فرنسا ترفض تسليمنا خرائط تفجيرات نووية أجرتها في الصحراء الجزائرية خلال ستينات القرن الماضي".

وأضاف "فرنسا لم تقم بأي مبادرة لتطهير المواقع الملوثة من الناحية التقنية أو باندئي عمل إنساني لتعويض المتضررين، وأن التفجيرات النووية

ولفت إلى أن "استعمار فرنسا لبلادها، بغض لأنه جند أعني وأضحى أسلحة التفتيل والتكثيل والتدمير"، في إشارة إلى الضريبة الضخمة التي دفعها الجزائريون من أجل تحصيل استقلالهم الوطني، والوحشية الاستعمارية في فرض واقعهم على مدار قرن وثلاث القرن.

وكانت الجزائر قد استقبلت 18 جمجمة ورفات لقادة المقاومة الشعبية التي كانت محتجزة في منحف الإنسان بباريس، خلال الذكرى السابقة لعيد الاستقلال الوطني، وتمت استعادتها وإعادة دفنها في أجواء استثنائية امتزجت فيها مشاعر الوطنية بالتوظيفات السياسية الداخلية للحدث من طرف السلطة.

وفيما أوجت ذلك بإمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، لكنه سرعان ما عاد الفتور والتوتر غير المعلن بين البلدين، بعد إلغاء زيارة وفد فرنسي ساهم إلى الجزائر بقيادة رئيس الحكومة خلال الأشهر الماضية، ودخل الطرفان في سجلات طفت إلى السطح بشكل لافت في عيد الاستقلال الوطني الحالي.

وظلت الجزائر تطالب بتسوية شاملة لملف الذاكرة، تم عبر "اعتراف فرنسا النهائي والشامل بجرائمها في حق الجزائريين وتقديم الاعتذار والتعويضات العادلة عنها"، وإن كان غير صريح من طرف المؤسسات الرسمية، فإن المنظمات الأهلية وحتى برلمانيين ما فتئوا يؤكدون عليها في كل مناسبة وطنية.

ملف الذاكرة، لم تقنع السلطات الرسمية في الجزائر، خاصة في ظل تجاهل باريس لمطلب الاعتراف والاعتذار عن الحقبة الاستعمارية.

وذكر الرئيس تبون، في الرسالة التي نشرتها الصفحة الرسمية للرئاسة الجزائرية، بأن "معالجة القضايا المتعلقة بالذاكرة الوطنية تكون وفق رؤية متبصرة بلا تنازل، ولا يتحقق ذلك إلا بمراعاة حقوق الجزائر عما لحقها من ماس فظيعة وجرائم بشعة على يد الاستعمار".

وأبدى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في رسالة له بمناسبة احتفال بلاده بالذكرى التاسعة والخمسين لعيد استقلالها الوطني، عدم استعداد الجزائر "لالتنازل عن معالجة ملف الذاكرة المتعلق بالجرائم التي ارتكبتها فرنسا طوال فترة استعمارها".

ويبدو أن المقاربة التي طرحتها باريس عبر الوثيقة التي قدمها منذ أشهر المؤرخ بنجامين ستورا، للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حول إجراءات تسوية

## تبون متشبث بمواصلة برنامجه السياسي

وأضاف تبون "أوفينا منذ أقل من شهر بكل عزم، في الثاني عشر من شهر يونيو الماضي، بخطوة هامة في إطار المسعى الوطني التوقيمي الشامل (...) سواء تعلق الأمر بإعادة الثقة والمصداقية للمؤسسات الدولية أو بالتدريبات الجمة اقتصاديا واجتماعيا".

وشهدت الانتخابات التشريعية نسبة عزوف عن التصويت غير مسبوقة (77 في المئة)، في البلد الذي يعيش مازقا سياسيا منذ بدء الحراك عام 2019.

الجزائر - لم تقن المعارضة الواسعة التي يواجهها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن إعلان عزمه مواصلة برنامجه السياسي الذي أفصح عنه خلال حملته الانتخابية في العام 2019.

وأكد تبون عزمه على مواصلة تنفيذ برنامجه السياسي، بعد الانتخابات التشريعية، رغم أن ثلاثة من كل أربعة ناخبين قاطعوا.

وقال في خطاب بمناسبة الذكرى الـ 59 لاستقلال البلاد، إنه وافق من أن "إجراء الانتخابات التشريعية المسبقة خطوة هامة على طريق استكمال مسار سديد، لا محيد عنه، فتح الأفاق الواعدة أمام الشعب وفق القواعد الديمقراطية الحقة".



عودة الفتور للعلاقات الجزائرية - الفرنسية